

بيان إلى الأمة
صادر عن: المؤتمر القومي العربي، الدورة السابعة عشرة

الدار البيضاء، ٥ - ٨ أيار/مايو ٢٠٠٦

عقد المؤتمر القومي العربي دورته السابعة عشرة في الدار البيضاء في المغرب بين ٥ و٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، وناقش أوضاع الأمة في لحظتها الراهنة، في ضوء «تقرير حال الأمة ٢٠٠٥»، وانتخب أمانة عامة جديدة^(*)، وأصدر البيان الختامي التالي:

بيان الى الأمة

«شهد الوطن العربي، في الفترة الفاصلة بين ربيع العام ٢٠٠٥ وربيع العام ٢٠٠٦ تَصَافَرَ حالتين سياسيتين من التأثير في أوضاعه تَبَدَّتَا في شكل ديناميتين متعارضتين: **أولاهما** حالة الضغط الذي ما انقطعت فُصُولُهُ ووقائعُهُ على مجمل الأوضاع فيه. وكان مركز الضغط ذاك، وما يزال، هو القوى الإمبريالية والصهيونية الساعية بدأً ثابت في تنظيم هجوم مركز على منطقتنا العربية، متطلعةً إلى إسقاط ما تبقى من مواقع اعتراضية: وطنية وقومية، فيها، ومستثمرة في ذلك حالة الاختلال الفادح في موازين القوى الدولية والإقليمية بعد قيام نظام الأوحدية القطبية وتكريسه، وبعد إخراج العراق المحتل من معادلة القوة العربية. **وثانيتهما**

(*) الأمين العام الجديد هو أ. خالد السفيناني (المغرب)؛ والأعضاء الجدد في الأمانة العامة هم (بحسب التسلسل الأبجدي): د. أشرف البيومي (مصر)، أ. أمين اسكندر (مصر)، أ. تيسير مُثَنَّر (السودان)، أ. أحسن العربي (الجزائر)، د. خضير المرشدي (العراق/سوريا)، أ. خليل ولد الطيب (موريتانيا)، د. رزان عفلق (سوريا/فرنسا)، د. ساسين عساف (لبنان)، أ. سميرة رجب (البحرين)، أ. عبد الإله المنصوري (المغرب)، أ. عبد القادر غوقة (ليبيا)، د. عبد القدوس المضواحي (اليمن)، أ. عبد الملك المخلافي (اليمن)، د. عبد الوهاب القصاب (العراق/الأردن)، أ. عوني فرسخ (فلسطين/الإمارات)، د. كمال الطويل (سوريا/الولايات المتحدة)، د. ماهر الطاهر (فلسطين/سوريا)، أ. مجدي المعصراوي (مصر)، د. محمد الحموري (الأردن)، د. محمد السعيد إدريس (مصر)، د. محمد المسفر (قطر)، أ. محمد عبد المجيد منجونه (سوريا)، أ. محمد موعادة (تونس)، أ. مصطفى نويصر (الجزائر)، د. يوسف مكي (السعودية).

حالة متنامية من الممانعة الوطنية والقومية لمفاعيل ذلك الهجوم المعادي المعاكس، مترافقة مع حالة من الحراك السياسي والاجتماعي الداخلي لتصحيح أوضاع السلطة والتوازن السياسي في الداخل الوطني، وإعادة تأهيل مجتمعاتنا العربية للتكيف الإيجابي مع السيل المنهمر من الضغوط الدولية والإقليمية المتعاقبة. وقد لاحظ المؤتمر - متأماً في فعل هاتين الديناميتين - عدم التناسب بين حجم الضغوط التي تعرض لها الوطن العربي وبين حصيلة المكاسب التي جنتها من ذلك قوى الضغط الدولي المطبقة عليه بالجيش والأساطيل ومزاعم «الإصلاح» و«الديمقراطية». ولم يفت أنه يفسر تلك الفجوة - بين كثافة الضغوط وتواضع النتائج - بنجاح حال المقاومة والممانعة العربية في كبح جماح الاندفاع العدوانية الخارجية وإجبارها على بلع الكثير مما تطلعت إلى تحقيقه من أهداف معادية، من دون أن يستصغر حجم التحديات الكبير الذي بات يمتحن مصير الأمة في لحظة الجزر القومي السائدة، وفي وقت بدأت تتصاعد فيه حركات دولية مناوئة للمشروع الإمبراطوري الأمريكي ولجرائمه في العراق وغيره، أدى الى نتائج ملموسة في تساقط رؤوس بسبب انخراطها في هذا المشروع في أمريكا اللاتينية وأوروبا، وصعود قيادات مناهضة للهيمنة الأمريكية، ما يستدعي تعميق التواصل مع كل أحرار العالم ومع جالياتنا في كل المهاجر من أجل نصره قضايانا العادلة وقضايا الشعوب المستهدفة، وذلك لتعميق التضامن الدولي لصدّ الهجمة الأمريكية.

من هنا يحيي المؤتمر اختيارات الشعوب لقيادات تعبّر عن مصالحها وتستحق التقدير من أحرار العالم.

ولقد رصد المؤتمر الأشكال المختلفة لفعل تيّك الديناميتين على صعيد أهم القضايا العربية الراهنة، وأعلن مواقفه إزاءها:

١ - في الأمن القومي العربي

استمرت حالة الاستباحة الصارخة للأمن القومي العربي باستمرار حالة الوجود العسكري الأجنبي من قوات وقواعد وأساطيل فوق الأراضي والمياه العربية متغذية من حالة الاحتلال التي يزرع تحتها العراق وفلسطين، ومستفيدة من الدور الذي لعبته بعض الأنظمة في وضعها الموائى والمطارات رهن إشارتها، وكذلك السماح بفتح مقرات في بعض العواصم لمكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي. ولم تتوقف الاستباحة تلك عند حدود ذلك الوجود، بل عبّرت عن نفسها، أيضاً، في سياسات الحجر والوصاية على القرار العربي ومصادرة أي شكل من أشكال استقلاليته، على النحو الذي بدأ جلياً في عجز النظام العربي الرسمي عن اشتقاق سياسة مستقلة تجاه قضايا فلسطين والعراق والسودان، واضطراره إلى تكيف نفسه مع الخطوط الحمر التي رسمتها السياسة الأمريكية تجاه هذه القضايا (الاعتراف بـ «العملية السياسية» وبمعدلاتها الطائفية والعرقية في العراق المحتل؛ الاعتراف بـ «خريطة الطريق» أساساً للتسوية؛ عدم إعلان رفض صريح لمبدأ التدخل الدولي في إقليم دارفور؛ غياب سياسة عربية خاصة بهذه القضايا..).

في مقابل هذه الهجمة المنظمة على الأمن القومي، تزايدت حالة المطالبة الشعبية بجلاء

قوات الاحتلال والأساطيل الأجنبية وإغلاق القواعد الأمريكية في منطقتنا وعلى أراضيها، على نحو ما عبّرت عن ذلك جموع المتظاهرين في عشرات المسيرات والتحرّكات الشعبية الحاشدة، وعلى نحو ما أعلنته مواقف المنظمات السياسية والشعبية والمهنية على الصعيدين الوطني والقومي في أكثر من مناسبة. وقد ارتفع معدل الشعور بالمخاطر التي تقود إليها تلك الاستباحة لدى النظام الرسمي العربي نفسه، فلاحظنا إنهاء السعودية مثلاً لاتفاقات استخدام بعض قواعدها من طرف الولايات المتحدة، وتزايد الدعوة إلى إنهاء احتلال العراق، وإلى البحث عن تسوية سياسية لمشكلة غرب السودان بعيداً عن التدخل الدولي ... الخ. ومع أن الاختلال فادح بين وزن الاستباحة الخارجية ووزن الاعتراض الداخلي العربي عليها، إلا أن إشهاره في وجه العدوان الأجنبي ليس تفصيلاً سياسياً عادياً ولا فعلاً موضعياً معزولاً، خصوصاً بالنظر إلى تصاعد المطالبات الدولية ومن قوى كبرى (روسيا، الصين، فرنسا، ألمانيا) بإنهاء احتلال العراق وجلاء الأساطيل الأجنبية عن الوطن العربي.

وفي هذا السياق، يشدّد المؤتمر على أن إبرام بعض الدول العربية اتفاقات تعاون عسكري أو إجراء مناورات عسكرية مع قوات معادية هو إسقاط فعلي لمعاهدة الدفاع العربي المشترك، ما يشكل انعكاسات خطيرة على الأمن القومي.

ويرى المؤتمر أن الأمن الخليجي هو جزء من الأمن القومي العربي، وهو مهدّد ليس فقط بسبب ظاهرة العسكرية المكثفة والقواعد الأجنبية في ظل المتغيرات الإقليمية الجديدة، وفي مقدمها أزمة البرنامج النووي الإيراني المتصاعدة بين الولايات المتحدة والجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولكنه مهدّد أيضاً بفعل تطورات داخلية تتراكم يوماً بعد يوم، وفي مقدمتها خطر الاختلال السكاني في غير صالح عرب الخليج بما أضحى لا يؤثر فقط في الأمن بمفهومه السياسي، ولكن أيضاً بمفهومه الثقافي والاجتماعي، فاللغة العربية مهددة، والثقافة العربية مهددة، بل إن المواطنة العربية باتت مهددة.

إن هذه التهديدات تتفاقم في ظل تزايد الوجود والنفوذ الغربيين في الخليج، والانفتاح الزائد على برامج ومناهج التعليم الغربية، وانتشار التعلم الغربي والجامعات الغربية، ونموذج مؤسسة راند الأمريكية يعتبر نموذجاً للمخاطر التي تهدّد العقل العربي والثقافة العربية.

وفي هذا المجال، توقف المؤتمر باعتزاز أمام وقفته، كمؤسسة وكأعضاء، وفي أصعب اللحظات، في قلب حركة المقاومة والممانعة لهذه الهجمة العسكرية الاستعمارية، ولكل تداعياتها السياسية والفكرية والثقافية التي وقع في أسرها العديد من مثقفي الأمة وقواها.

٢ - القضية الفلسطينية

إنّ يلاحظ المؤتمر حالة السلبية العربية تجاه الجرائم اليومية التي يرتكبها جيش الكيان الصهيوني في حق الشعب الفلسطيني: من تقتيل جماعي، ومن ملاحقات واغتيالات لأطر المقاومة ونشطاء الانتفاضة، ومن اقتحامات للمدن والقرى والمخيمات ومدهامات للدور والمؤسسات وأماكن العبادة، ومن اختطافات واعتقالات لمئات الشباب، ومن جرف يومي

للأراضي والحقول، ومن مصادرة للأراضي وتكثيف للاستيطان عليها، ومن إمعان في بناء جدار الفصل العنصري، ومن تجويع وحصار اقتصادي، ومن تقطيع مُمنهَج لأوصال المناطق المحتلة في الضفة الغربية بالحواجز والمعابر والطرق الالتفافية، ومن تهويد كثيف للقدس لطمس معالمها الحضارية والقومية والدينية، ومن عزل للسلطة وتضييق على مؤسساتها .. الخ؛ وإذ يستنكر التواطؤ الأمريكي المكشوف مع الكيان الصهيوني ومع مشروع إيهود أولمرت للانسحاب الأحادي الجانب الذي يَبْقَى مناطق شاسعة من الضفة - فضلاً عن القدس - تحت السيادة الصهيونية، ويُسْقِط سائر قضايا الصراع الأساسية كالأجئين والقدس والمستوطنات والمياه والدولة ...، يسجل المؤتمر في الوقت عينه وقفة الصمود البطولي التي وقفتها جماهير شعبنا في فلسطين في مواجهة الغزوة والقمع الصهيونيّين، والتي نجحت في تحصيل أهداف ثلاثة متضافرة ومتزامنة في الأشهر الأخيرة:

أولها استمرار حالة المقاومة الوطنية المسلحة في مناطق الضفة والقطاع على الرغم من اشتداد وطأة القمع الصهيوني ضد أطر المقاومة وقادتها، وعلى الرغم من زيادة الإجراءات الأمنية لحماية العمق الصهيوني في مناطق الـ ٤٨ من قبيل مدّ جدار الفصل العنصري على امتداد - وداخل - المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، في تحدّ صارخ للاستشارة القضائية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في لاهاي والتي ما زالت مجمدة من دون أي تفعيل، بالإضافة الى محاولات «الكيان الصهيوني» دفع السلطة وأجهزتها الأمنية للصدام مع المقاومة.

وثانيها نجاح المقاومة في إجبار الاحتلال على الانكفاء العسكري عن قطاع غزة بعد أن امتنع عليه اقتحامه أو إعادة اجتياحه وتطويعه. ومهما قيل عن أن الانسحاب الصهيوني الوحيد الجانب جرى ضمن إطار خطة شاملة لفك الارتباط بين «الكيان الصهيوني» ومناطق الغالبية الفلسطينية، لحفظ «نقاء» الدولة اليهودية والتخلص من البحث في قضية تقرير المصير الوطني الفلسطيني، فإن المؤتمر يرى في ذلك الانسحاب نتيجة موضوعية لما تعرّض له الاحتلال من إرهابٍ شديد من جرّاء ضربات المقاومة، ومحطة مفصلية على طريق إسقاط فكرة «إسرائيل الكبرى».

وثالثها نجاح الشعب الفلسطيني في إطلاق عملية سياسية ديمقراطية داخلية أفضت إلى تحقيق شكل من التداول على السلطة بمناسبة انتخابات المجلس التشريعي. ومع أن تلك العملية جرت في ظل الاحتلال وانعدام السيادة الوطنية؛ ومع أن المجلس التشريعي هو مؤسسة من إفرازات «اتفاق إعلان المبادئ» وصلاحيّته محدودة بحدود الحكم الذاتي، إلا أن النجاح في امتحان الانتقال الديمقراطي يمثل أساساً لبناء نظام سياسيٍّ حديث قائم على التمثيل النزيه وسلطة القانون والتداول الديمقراطي على السلطة، وهو ما يقع في صلب برنامج التحرر الوطني الفلسطيني.

وإذ يسجل المؤتمر هذه المكتسبات العظيمة في رصيد الشعب الفلسطيني وحركته الوطنية، يناشد فصائل المقاومة كافة التنبّه ليقظ للمؤامرات التي تحاك للإيقاع بينها، وإسقاطها في فخّ الاقتتال الداخلي، ويؤكد المؤتمر أن الدم الفلسطيني محرمٌ ومقدسٌ، والعمل الدؤوب على قطع الطريق عليها من خلال إطلاق حوار وطني يتناول المسائل الخلافية،

ويتمسك بالثوابت الوطنية والقومية، ويقود إلى إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية على أسس ديمقراطية سليمة لتشارك فيها جميع القوى الوطنية والإسلامية، كونها الإطار الموحد والجامع والمؤهل ليبقى الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وإلى تصويب العلاقة بين مؤسسات السلطة، وبين هذه وفصائل المقاومة.

كما يستنكر المؤتمر بشدة محاولات الإدارة الأمريكية وحليفاتها من بعض الحكومات الأوروبية عزل الحكومة الفلسطينية الجديدة، ومن ورائه تجويع الشعب الفلسطيني على اختياره غالبية نوابه من مرشحي حركة «حماس»، ما يفضح مزاعم تلك الدول حول «نشر الديمقراطية»، ويكشف عن سياسة ازدواجية المعايير التي تنهجها؛ ويطالب الدول العربية والإسلامية - في هذا الإطار - بالوفاء بالتزاماتها المالية تجاه الشعب الفلسطيني، بل وزيادتها في ظل الفورة النفطية الحالية، وبتكثيف الدعم المادي والسياسي لرفع الضائقة عنه وإسناد نضاله الوطني. كما يهيب بجماهير الأمة وقواها الحية تحمّل مسؤولياتها القومية تجاه شعب فلسطين من خلال تقديم جميع أشكال الدعم والعون التي يحتاج إليها، كما يستنكر المؤتمر ويدين الاعتداءات الصهيونية على الشعب الفلسطيني بتواطؤ أمريكي - بريطاني معلن، كما الشأن في عملية اختطاف أحمد سعدات، الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واللواء فؤاد الشوبكي، وجميع المناضلين الذين كانوا معتقلين في سجن أريحا، وتحميل الإدارتين الأمريكية والبريطانية المسؤولية عن هذه الجريمة؛ وفي هذا السياق يتوجّه المؤتمر بقوة إلى جميع الجهات المعنية والقادرة كي تتضامن من أجل إطلاق جميع المعتقلين في سجون العدو الصهيوني.

٣ - العراق

وقد تناول المؤتمر أوضاع العراق تحت الاحتلال وما تشهده من تطورات دراماتيكية تهدّد بتقويض بقايا عناصر الوحدة الكيانية والمجتمعية فيه. وإذ يُسجّل إمعان الاحتلال الأمريكي في تمزيق النسيج الوطني والتحريض على الفتنة الطائفية والاقتتال الأهلي، وتركيب نظام سياسي على حدود العصبية الأهلية وبمقتضى قاعدة المحاصصة في التمثيل والمشاركة، يسجّل الفشل الذريع للاحتلال في تحقيق «عملية سياسية» تُخرج البلد من أزمتة الحادة التي أنتجها الاحتلال نفسه بتدمير الدولة والكيان وإطلاق تناقضات البنية الاجتماعية من عقّالها السياسي. فإلى كون تلك «العملية السياسية» غير شرعية لأنها تجري في ظل الاحتلال، وما ينجم عنها باطل بقوة الحق والقانون الدولي، فهي لم تحظ بإجماع وطني عراقي: فما سُمّي بـ «الدستور» (المُملّى) رُفِضَ بشدة من قطاعات واسعة من المجتمع؛ وجرّت عمليات تزوير واضحة لتمريره، كما أتت «الانتخابات» التشريعية تعبر عن مهزلة سياسية حقيقية: في الاصطفافات الطائفية والعرقية التي أنتجت قوائم على مقاسها، وفي التجييش العسبوي الذي رافق الحملة الانتخابية، ثم في النتائج التي كشفت عن مذبحة رهبة للتمثيل وتزوير فاضح لإرادة الناخبين، هذا من دون المقاطعة الواسعة لهذه الانتخابات، وعلى رغم الترويج الواسع بأنها الطريق لإخراج المحتل أو لوقف الممارسات الطائفية البشعة التي تقوم بها بعض الأجهزة الحكومية، وفي مقدمها أجهزة وزارة الداخلية، في مناطق ومحافظات عدة من

العراق. وليست أزمة تشكيل «الحكومة»، بعد أزيد من أربعة شهور عن الانتخابات، سوى حلقة في سلسلة أزمات حادة قادمة تضع الهندسة السياسية الأمريكية لمستقبل العراق في مأزق حاد لن تخرج منه إلا بخروج قوات الاحتلال من هذا البلد واستعادة شعبه لاستقلاله وسيادته وإعادة بناء دولته وكيانه الوطني ومؤسساته الدستورية.

وإن يتوجه المؤتمر بالتحية إلى قوى المقاومة الوطنية والإسلامية العراقية على استبسالها في الدفاع عن الوطن والعمل على تحريره وحرر قوات الاحتلال؛ وإن يهيب بكل القوى الشعبية والرسمية العربية والإسلامية، وكل أحرار العالم، دعم نضال الشعب العراقي ومقاومته الباسلة، من أجل انتزاع حريته واستقلاله وسيادته، وتوفير حاضنة قومية وإقليمية لنضاله ولحركته الوطنية، يستنكر بشدة عمليات القتل التي تستهدف المدنيين العزل، والتفجيرات التي تستهدف الكنائس والجوامع والحسينيات والمستشفيات وسواها من المرافق الاجتماعية، ويعتبرها أفعالاً إجرامية لا وظيفة لها سوى تشويه سمعة المقاومة وتزوير هويتها الوطنية واستدراج العراقيين إلى الفتنة والاقتتال.

وقد توقف المؤتمر باعتزاز أمام التداعيات المذهلة والمتسارعة التي يفرزها فعل المقاومة العراقية من تفاعلات مثيرة داخل المجتمع والإدارة الأمريكيين، وتفاقم المأزق العسكري والأمني والمالي والأخلاقي لإدارة الاحتلال بما انعكس تدهوراً في شعبية الرئيس الأمريكي وضغوطاً متصاعدة ضد رموز إدارته، وتفككاً في قوى التحالف العدواني، وازدياداً في الكلام عن خطط الانسحاب وجداول انسحابه، ومزاعم متواصلة حول مفاوضات مزعومة مع فصائل المقاومة، وكلها أمور تشير إلى أن احتمالات الانسحاب باتت موضع جدل ونقاش داخل الولايات المتحدة نفسها.

ومن هنا تبرز ضرورة الاهتمام بمبادرات تضغط لخروج الاحتلال، وترسم ملامح العراق وبعده، وخلال فترة انسحابه، كالمبادرة التي أطلقها الأمين العام السابق للمؤتمر د. خير الدين حسيب بعد التشاور مع قوى وفصائل وطنية وإسلامية عراقية وتتضمن أفكاراً سبق أن عرضتها برامج وآراء العديد منها. وإن أكد المؤتمر ضرورة اعتبار المقاومة العراقية المسلحة والسياسية، بكل مستوياتها وأشكالها، هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب العراقي، فإنه شدّد على ضرورة قيام إطار تنسيقي موحد لفصائل المقاومة، وجبهة وطنية عريضة من القوى المناهضة للاحتلال تتجاوز كل جراح الماضي وحساسياته، وتنطلق من مراجعة جريئة وصادقة مع الذات للتخلص من شوائب وثغرات رافقت تجاربها، وتسعى لإحاطة المقاومة المسلحة بسياسات شعبية واسعة وبسلسلة من التحركات السياسية والجماهيرية الداعمة، وبمناخ وطني جامع يضع حداً لكل المحاولات والجهات العرقية والطائفية والمذهبية التي تسعى إلى إشعال الفتنة وتدمير الوحدة الوطنية العراقية، وقد باتت اليوم الاحتياطي الرئيسي لمشروع الاحتلال المأزوم على غير صعيد.

وإن يجدد المؤتمر مطالبته بجلاء قوات الاحتلال عن بلاد الرافدين من دون قيد أو شرط، وبتمكين الشعب العراقي من استعادة استقلاله وبناء مؤسساته الوطنية والديمقراطية على أنقاض المؤسسات غير الشرعية التي أقامها الاحتلال، والتي يتعيّن على الحكومات العربية عدم

التعامل معها، يطالب الدول العربية بتحمل مسؤولياتها تجاه العراق وما يتهدد وحدته وعروبته من أخطار، ويحذر من مغبة التماذي في تجاهل خطورة الموقف فيه، وما يمكن أن ينجم عن تفاقمه من تبعات ستأتي على استقرار المنطقة وعلى وحدة أقطارها برمتها، وفي هذا الإطار يؤكد المؤتمر موقفه الثابت من رفض مخططات التقسيم والتجزئة وخلق الكيانات المصطنعة، والتصدي لذلك انطلاقاً من حتمية العمل من أجل الوحدة العربية الشاملة.

ويقف المؤتمر بإجلال أمام التضحيات الكبيرة للشعب العراقي، ويحيي المعتقلين من أبنائه وأبناء الأمة في سجون الاحتلال الأمريكي - البريطاني، ويدين ما يتعرضون له من انتهاكات وجرائم تشكل أحد أبشع أشكال الجرائم ضد الإنسانية، ويطالب المجتمع الدولي بالعمل على الإفراج عنهم ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم في حقهم.

كما يؤكد المؤتمر إدانته لما يتعرض له معتقلو غوانتانامو، ما يتعارض مع كل المبادئ الأخلاقية والإنسانية والشرع الدولية.

٤ - السودان والصومال وجزر القمر

أكد المؤتمر نظريته الى السودان باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، وهو يشكل باتساعه الجغرافي مركزاً للاتصال والتواصل والانتشار الحضاري والعربي والإسلامي في مناطق الجوار الأفريقي، شرقاً وغرباً وجنوباً، وهو البلد الرافد كسلة لغذاء الوطن العربي في زمن أصبحت فيه الأمة مستهدفة في أمنها الغذائي والمائي والنفطي، وفي تماسكها السياسي والاجتماعي والثقافي.

يقع السودان في دائرة الاستهداف الأمريكي - الصهيوني منذ اشتداد الصراع بين الجنوب والشمال وتفاقم أزمة دارفور بهدف تبديل هوية السودان وضرب دوره العربي والإسلامي والأفريقي والعمل على تقسيمه.

وفي إطار المخطط الأمريكي - الصهيوني لتفكيك الوطن العربي دولة في إثر دولة يأتي الإجهاز على السودان عبر حملة إعلامية مغرضة تسعى الى اقناع المجتمع الدولي بأن تدويل الأزمة ينهي مزاعم التطهير العرقي والإبادة الجماعية.

ومن منطلق سعيه الى أن يبقى السودان ثابتاً في هويته العربية والإسلامية والأفريقية، ومحافظاً على وحدة أرضه ووحدة شعبه، يؤكد المؤتمر أن استهداف السودان هو جزء من استهداف الوطن العربي وعمقه الأفريقي، وأنه قوة استراتيجية للأمن القومي العربي والإسلامي والأفريقي، ولذلك فإن حمايته من الوقوع تحت الوصاية الدولية مسؤولية عربية مشتركة، وينبغي أن تحظى بأولويات العمل العربي المشترك، ويؤكد المؤتمر احترام التنوع في السودان وحسن إدارته بالحوار والتفاهم بين مختلف مكوناته أمانة لا يتعارضان مع وحدته في ظل نظام ديمقراطي.

ويعلم المؤتمر تأييده المفاوضات الجارية حالياً لإيجاد حلول سلمية لأزمة دارفور واعتبار الحوار هو المنهج لحل النزاعات الماثلة.

وفي السياق نفسه، يؤكد المؤتمر أن ما يتعرض له الصومال من معاناة واقتتال أهلي يدخل في إطار المخطط الأمريكي - الغربي الذي يحرص على تقسيم الصومال والتأثر من انتصار شعبه على القوات الأمريكية في مطلع التسعينيات، يتطلب دعماً عربياً شاملاً. كما يؤكد المؤتمر دعمه لشعب جزر القمر في نضاله من أجل التحرير والوحدة.

٥ - لبنان

جدّد المؤتمر تحذيره من المحاولات الصهيونية والاستعمارية الرامية الى استغلال جريمة اغتيال رئيس وزراء لبنان الأسبق رفيق الحريري ورفاقه والجرائم الأخرى المتصلة بها، والى استغلال مختلف الأخطاء والخطايا التي شهدتها العلاقة بين لبنان وسوريا في العقود الثلاثة الماضية، من أجل إحداث انقلاب جذري يسعى الى الانتقال بلبنان العربي الديمقراطي الموحد المقاوم من موقع المواجهة في الصراع مع العدو الصهيوني الى موقع الالتحاق بمخططات العدو وحلفائه في الإدارة الأمريكية وبعض الحكومات الغربية.

ولقد اتخذت هذه المحاولات عنواناً لها هو القرار رقم ١٥٥٩ الذي يحاول إقامة جدار عازل بين اللبنانيين أنفسهم من جهة، وبين اللبنانيين وأشقاائهم السوريين والفلسطينيين من جهة ثانية، عبر تدويل شامل لكل جوانب الحياة اللبنانية، أمناً وقضاء، سياسة واقتصاداً، حدوداً وعلاقات، وعبر وصاية دولية يمارسها سفراء دول كبرى عبر تدخلهم اليومي في الشؤون الداخلية اللبنانية، وعبر مبعوثين دوليين يجعلون من القضية اللبنانية قضية دائمة في جدول أعمال الأمم المتحدة على نحو يسمح لدول الوصاية، وخصوصاً الإدارة الأمريكية، أن تمارس ابتزازها وضغوطها على لبنان وسوريا لتحقيق أغراض غير لبنانية، ومشاريع لا علاقة لها بملف الجرائم والتفجيرات المستنكرة التي شهدتها لبنان.

ومن هنا، فإن المؤتمر يؤكد تضامنه مع سوريا ودعمه لصمودها في مواجهة كل التهديدات الخارجية.

وإذ يبدي ارتياحه لتصميم القوى اللبنانية على مواصلة الحوار الوطني لحل كل المشكلات العالقة بينهم، ويشدّد على أهمية كشف الحقيقة في جريمة اغتيال الحريري وكل الجرائم المتصلة بها، فإنه يجدد دعمه لمقررات المؤتمر العربي العام الرابع لدعم المقاومة الذي انعقد في بيروت في ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦، تحت عنوان «سلاح المقاومة شرف للأمة»، ويرى أن سلاح المقاومة في لبنان هو ضمانه لتحرير ما تبقى من الأرض المحتلة، وللإفراج عمّن بقي في الاعتقال من الأسرى والمعتقلين، وفي مقدمهم بطل عملية جمال عبد الناصر عميد الأسرى سمير القنطار، وللكشف عن مصير المئات من المفقودين على يد قوات الاحتلال وعملائهم، ولردع العدوان الصهيوني المتواصل في انتهاكه السيادة اللبنانية، بالإضافة الى أن سلاح المقاومة اللبنانية يشكل مع السلاح الفلسطيني عنصراً ضاعطاً لتطبيق القرار رقم ١٩٤ والقاضي بحق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم ومنع توطينهم في لبنان أو تهجيرهم منه، ناهيك بأن السلاح الفلسطيني هو ضمانه لأمن المخيمات الفلسطينية بعد أن ثبت باللموس في مخيمي صبرا وشاتيلا (عام ١٩٨٢)، وفي

اقتحام سجن أريحا عام ٢٠٠٦، سقوط ما يسمى بالضمانات الدولية.

وعلى صعيد العلاقات اللبنانية - السورية التي تشهد تأزماً وتوتراً، في بعض المستويات والمجالات، فقد شدّد المؤتمر على أهمية تعزيزها وتطويرها وإخراجها من سوق الابتزاز والضغط الدولية لأغراض غير لبنانية، والعمل الجاد على تخليصها من كل ما انتابها من ثغرات وشوائب كانت مدخلاً لأعداء البلدين، وأعداء العرب، كما هي ضمانة لاستمرار التواصل على قاعدة التكامل والتكافؤ والاحترام المتبادل بين البلدين.

ويرى المؤتمر أن بعض الدعوات التي يشهدها لبنان باسم فصل قضيته عن قضية الصراع العربي - الصهيوني، إنما يؤدي بالمقابل الى ربط الوضع اللبناني بالأزمات الإقليمية والدولية كافة، فيما أن وضوح الموقف من العدو الصهيوني يشكل، بالإضافة الى بعده القومي، الضمانة الرئيسية لوحدة لبنان وأمنه واستقراره.

٦ - في البرنامج النووي الإيراني

أكد المؤتمر على حق إيران بامتلاك التكنولوجيا النووية السلمية، ورأى في التهديدات الأمريكية والغربية لها مثلاً جديداً على استعداد الشعوب ومنعها من بناء قدراتها الذاتية، وعلى ازدواجية المعايير والمقاييس، خصوصاً لجهة الصمت المطبق، والتشجيع المستمر لامتلاك الكيان الصهيوني ترسانة نووية حربية، ولخروجه عن كل الاتفاقيات والمنظمات المتصلة بالشأن النووي الصهيوني، علماً أن قرار مجلس الأمن رقم ٦٨٧ الصادر عام ١٩٩١، والواقع تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والمتصل بقضية العراق آنذاك، قد نصّ بشكل واضح على ضرورة تجريد المنطقة كلها من أسلحة الدمار الشامل بعد التأكيد من خلو العراق من هذه الأسلحة.

وإن شدّد المؤتمر على ضرورة وقوف كل أحرار الأمة والعالم مع حق كل دولة بالتخصيب النووي ذي الأهداف السلمية، فإنه يدعو القيادة الإيرانية الأخذ بعين الاعتبار معلومات وملاحظات ترددها شرائح واسعة من أبناء الشعب العراقي، والقيام بمراجعة جذرية وجريئة لسياسات وممارسات مدانة جرت وتجري في العراق وأفغانستان، وعلى يد أجهزة وجماعات متصلة بها، ضد شرائح واسعة من أبناء الشعب العراقي، بما يسهم، بحسب هذه الشرائح، في تعميق جو الفتنة، وبما يخدم مخطط الاحتلال الأمريكي، ويشوّه الوجه العربي للعراق، ويضرب وحدته باسم الفدرالية، وهو أمر يحول دون أوسع تعبئة شعبية عربية وإسلامية ضد المخططات الأمريكية والصهيونية الرامية الى ضرب دول المنطقة الواحدة تلو الأخرى، والى تجريدها من كل مقومات القدرة والقوة لمجابهة التحديات الخارجية والداخلية.

٧ - الدولة والمجتمع

من أبرز الإشكاليات التي تصدّى لها المؤتمر إشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، وفي هذا الإطار أكد المؤتمر أن الدول العربية بمجملها يغلب فيها مفهوم

السلطة على مفهوم الدولة، خصوصاً الدولة الحديثة التي تقوم فيها مؤسسات الحكم الديمقراطي السليم، وبخاصة مؤسسة العدالة التي عنوانها القضاء المستقل الفاعل والنزيه، ومؤسسات المراقبة والمحاسبة، والمشاركة الشعبية عبر الآليات الديمقراطية في اختيار الحكومات.

وفي هذا السياق، توقف المؤتمر عند العلاقة السلبية بين الدولة والمجتمع، فكان من الضروري أن يرصد الدور الذي يقوم به قضاة مصر من أجل استقلالهم في عملهم، ومن أجل حماية سيادة القانون وحماية الحريات، على رغم التضحيات التي تتجلى في التحقيق مع بعضهم وما يتعرضون له من مضايقات.

وإذ يكبر المؤتمر مواقف هؤلاء القضاة، يتطلع الى تعميم تجربتهم في الوطن العربي في اتجاه قيام دولة الحق والقانون.

ومن منطلق هذا الفهم، يرى المؤتمر أن «الدولة والمجتمع» في الوطن العربي هما في أزمة انفصال ومواجهة، فلا الدولة تعبّر عن مصالح المجتمع وإرادة أبنائه، ولا المجتمع يجد نفسه مشاركاً في اختيار الحكومات ورسم السياسات.

لذلك يرى المؤتمر أنّ قاعدة حل الأزمة القائمة بين الدولة والمجتمع هي الإصلاح بمفهومه الشامل، بدءاً بالإصلاح السياسي القاضي بدسترة القوانين، وباحترام حقوق الإنسان والحريات الخاصة والعامة، وبالتعددية السياسية والحزبية، وبإدارة التنوع وفق قواعد الحوار وأصول المشاركة الديمقراطية، والتداول وتعزيز الحياة البرلمانية، وإلغاء قوانين الطوارئ وسائر القوانين التي تنتهك حقوق الإنسان التي كفلتها الشرائع السماوية والمواثيق الدولية والمحاکم الاستثنائية ذات الطابع السياسي والمدني، والإفراج عن معتقلي الرأي، وتوفير الضمانات اللازمة لحماية حق المواطن في المساواة وتكافؤ الفرص والعيش الكريم والصحة والتعليم والسكن والعدالة القانونية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، يرى المؤتمر أن قاعدة الإصلاح الشامل هي المواطنة المتساوية بين الناس، فلا تمييز ولا تمايز أمام القانون في الحقوق والواجبات، بل إن الأولوية هي للإصلاح السياسي لإزالة أنظمة الاستبداد الداخلي التابعة لأنظمة الهيمنة الخارجية الحامية والداعمة لها تأميناً لمصالح الخارج في الداخل، وأن مشروع الإصلاح الشامل يجب أن يتحرّر من ثنائية الاستبداد الداخلي والهيمنة الخارجية، فلا قبول للاستبداد تحت شعار مواجهة الهيمنة الأمريكية - الصهيونية، ولا قبول للهيمنة والاستقواء بالخارج تحت شعار معارضة الاستبداد، إذ إن مواجهة الاستبداد يجب أن تكون جنباً الى جنب مع مقاومة الهيمنة، ورفض ربط مشروع الإصلاح الوطني القومي بما يعرف بالمشروع الأمريكي للديمقراطية، وتوسيع هامش التحالفات بين كل تيارات الأمة المناهضة للاستبداد والهيمنة الأمريكية - الصهيونية.

ويرى المؤتمر أن الإصلاح السياسي كذلك يحرر السلطة من قوى الاحتكار والفساد، فاحتكار السلطة وشيوع الفساد أمران متلازمان. والقضاء على أحدهما يحتم القضاء على الآخر، كما أن الإصلاح السياسي، كما يراه المؤتمر، حاجة عربية ذاتية، أظهرها وأثارها في

العديد من بياناته منذ مؤتمراته الأولى، وهو ينبّه الى ضرورة التفريق بينها كحاجة ذاتية يصرّ المؤتمر على تحقيقها، وكشعار خارجي يطرح لتغليب مشاريع السيطرة وإثارة الفتن في المجتمع العربي. ومن هنا يحذّر المؤتمر بعض قطاعات المجتمع المدني ومتخفيه من السير في أذاليه والوقوع في شبكات تمويله.

٨ - الثقافة والتربية والتعليم

شدّد المؤتمر على ضرورة اهتمامه بالتعليم وجودته وتعميمه لأنه حق أساسي للإنسان، وعلى ضرورة تأمين تربية أصيلة ومعاصرة تستجيب لعالم يتغيّر بسرعة، وإيجاد مواطن صالح، محافظ على هويته، متمسك بتراثه الحضاري، مؤكداً أن المعرفة والإبداع والثقافة هي جزء من تراثنا ورسالتنا، وهي بالنسبة إلينا حركة تاريخية لا تتوقف للتجدد والنهوض والخلق.

وإذ حذر المؤتمر من مخاطر الغزو الإعلامي الذي تنبغي مواجهته بإعلام عربي حرّ ومستقل يفضح التضليل المفاهيمي في المصطلحات، وفي التغطية على جرائم الإرهاب الأمريكي - الصهيوني الذي ذهب ضحيته عشرات الإعلاميين، فضلاً عن الاعتقالات والمضايقات المتنامية بحقهم، أكد المؤتمر إدانته الشديدة لهذا الإرهاب الفكري والحصار الإعلامي لتيارات فكرية بأسرها، والتشويه المنهجي لحركة المقاومة في الأمة.

كما حذّر المؤتمر من المحاولات الخطيرة الرامية الى اختراق مناهج التربية والتعليم في وطننا، وتدمير مقومات وحدتنا الثقافية وفي مقدمها اللغة العربية، ودعا الجهات المعنية بشؤون الإعلام والتربية والتعليم والثقافة الى التنبّه لهذه المحاولات ودراستها بشكل معمق، واستنباط الوسائل العلمية والتقنية القادرة على تحصين مجتمعاتنا في وجه هذه الاختراقات، والارتقاء بمناهجنا الى المستوى اللائق بأمتنا والمواكب لروح العصر وإنجازاته.

وفي عصر حوار الحضارات والثقافات والأديان تؤكد العروبة على قدرتها الذاتية واحترامها للآخر، وانفتاحها وتواصلها وتقديم ذاتها طليعة العاملين، من أجل تعزيز حوار الحضارات والثقافات والأديان للعيش معاً بأخوة ومحبة وأمان وسلام، خصوصاً أن الحضارة العربية الإسلامية التي يدعو المشروع النهضوي الحضاري العربي الى تجديدها هي صنع ثقافات وأديان وأعراق تسكنت في هذه المنطقة على مدى القرون ورسمت معاً معالم حياتها المشتركة.

٩ - التنمية

تناول المؤتمر التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة بمفهومها الواسع والشامل بوصفها أحد المبادئ الستة التي يقوم عليها المشروع النهضوي العربي، وبوصفها عملية إصلاحية شاملة لا يمكن تحقيقها إلا في ظل إصلاح شامل يحقق المشاركة السياسية الواسعة والاستقرار السياسي.

ولما كانت التنمية تحتاج الى سوق واسع، فإن المؤتمر يرى أن الحاجة باتت ملحة إلى تحقيق السوق العربية المشتركة، ذلك أن التنمية الحقيقية تفترض توفر السوق ذات الحجم الكبير.

لذلك:

يحدّر المؤتمر من سياسات التنمية المشبوهة التي تفرضها المؤسسات الدولية تحت عناوين الإصلاح وإعادة الهيكلة، ويدعو الى تعزيز التوجهات القومية للتنمية بالتركيز على تكامل الاقتصادات العربية، وتحقيق انسياب طبيعي للموارد الاقتصادية والبشرية، وتحقيق اتساع السوق ووحدتها وإقامة المشروعات العربية المشتركة.

وفي السياق نفسه، يؤكد المؤتمر ضرورة تحسين مؤشرات التنمية البشرية انطلاقاً من الاهتمام بالتربية والتعليم والبحث العلمي والقضاء على الأمية وتعزيز قيم المجتمع الحضارية والأخلاقية.

أما الهدف من كل ذلك، فهو تحويل المجتمع العربي من مجتمع استهلاكي الى مجتمع إنتاجي عبر آليات، منها توفير الشروط المناسبة للاستثمار الإنتاجي والقضاء على مظاهر الفساد والإفساد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.

ولعل مكانن الخطر في سياسات التنمية الراهنة هي في الاعتماد على الاقتصاد القطري الريعي المتمثل بالثروة النفطية، لذلك يرى المؤتمر أن فتح الاقتصادات العربية على بعضها البعض ضرورة قومية وقطرية ملحة تفترض تحرير التجارة وإلغاء الرسوم والقيود على التبادل السلعي، والارتقاء بالاقتصادات العربية الى مستوى التكامل، وتسهيل انسياب رؤوس الأموال العربية، والاهتمام بتبادل المعلومات، وإنشاء مراكز البحوث العلمية والاقتصادية المشتركة، ومقاطعة البضائع الأمريكية والصهيونية، وتعطيل مصالحها في مفاصل الاقتصاد العربي.

ويشدّد المؤتمر في هذا السياق على أهمية تمكين المرأة ومشاركتها في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ما يقضي بضرورة العمل على الارتقاء بأوضاع النساء العربيات، اجتماعياً وثقافياً، فضلاً عن معالجة شؤون الشباب ومشاكل الهجرة واسترجاع العقول العربية المهاجرة.

ويوصي المؤتمر الأمانة العامة بتوفير شروط إبراز نموذجية التعاون العربي من أجل تنمية مستدامة، وذلك عبر خلق آليات للتواصل وتبادل المعلومات والخبرات، وبخاصة في مجال التعليم والبحث العلمي والصحة والمشاريع الاقتصادية.

خاتمة

وفي الختام، إذ يعبر المؤتمر عن ارتياحه لنجاح دورته السابعة عشرة في التأكيد على استمرارية هذا الإطار القومي الديمقراطي الحواري الشامل واستقلاليتة، فإنه يشدّد على

ضرورة أن يشارك أعضاؤه جميعاً من خلال مواقعهم الفاعلة في أقطارهم ومراكز تجمعاتهم، في تحويله الى إحدى أبرز مرجعيات الفكر والنضال في الأمة، وفي إبقائه إطاراً لدعم إرادة المقاومة والممانعة في الأمة بكل مستوياتها وصورها، وفي سعيه الى تحويل المشروع الحضاري النهضوي العربي كموجه لكل برامج العمل الوطني، وكمحرك لآلياته، وكمثلهم لنضالاته.

كما يجدد المؤتمر شكره لكل من ساهم في إنجاحه من داخل المغرب وخارجه، من شخصيات وقوى سياسية ونقابية ووسائل إعلامية، ولا سيما اللجنة التحضيرية للمؤتمر في المغرب التي استطاعت وبإمكانات ذاتية متواضعة أن توفر نجاحاً مميزاً لهذه الدورة، وتأكيداً على قدرة المجتمع على بناء مؤسساته وتطويرها بالاعتماد على النفس، مع تجديد الشكر أيضاً للتسهيلات الكريمة التي قدمتها السلطات المغربية لكل أعضاء المؤتمر بالدخول الى المغرب من دون أي عراقيل.» □

المشاركون

أ. إبراهيم السملالي	(المغرب)	الأمين العام لاتحاد المحامين العرب.
أ. ابراهيم يسري	(مصر)	سفير سابق، كاتب ومحلل سياسي
أ. أحسن عريبي	(الجزائر)	نائب في البرلمان عن حركة الإصلاح الوطني
آية الله أحمد الحسني البغدادي	(العراق)	مرجع ديني
أ. أحمد الشوتري	(الجزائر)	أستاذ جامعي
د. أحمد العراقي	(المغرب)	وزير سابق، طبيب، أستاذ جامعي
أ. أحمد القميري	(اليمن)	عضو الهيئة العليا للتجمع اليمني للإصلاح
أ. أحمد الكحلاوي	(تونس)	رئيس الهيئة الوطنية لدعم المقاومة العربية في العراق وفلسطين
أ. أحمد الكفاوين	(الأردن)	عضو مجلس النواب الأردني سابقاً
أ. أحمد المبارك الحسن	(السودان)	مدير مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا سابقاً
د. أحمد المتوكل	(اليمن)	عضو مجلس الشورى، سفير سابق
د. أحمد سعيد نوفل	(الأردن)	أستاذ جامعي
أ. أحمد عبد الرحمن محمد	(السودان)	أمين عام مجلس الصداقة الشعبية العالمية - وزير سابق
أ. أحمد عبيدات	(الأردن)	رئيس وزراء سابق، محام
أ. أحمد ولد داداه	(موريتانيا)	رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية
أ. أحمد ويحمان	(المغرب)	صحافي، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد

أ. إدريس محمد علي قبيع	(العراق)	الأمين العام لجبهة الإنقاذ الوطني
أ. أديب الأمير	(سوريا)	لواء متقاعد، رئيس تحرير مجلة الفكر العسكري سابقا
أ. أسامه حمدان	(لبنان)	ممثل حركة حماس في لبنان
أ. إقبال دوغان	(لبنان)	محامية، رئيسة المجلس النسائي اللبناني سابقا
أ. إلياس مطران	(لبنان)	محام
أ. أمين اسكندر	(مصر)	كاتب
أ. أمين الغفاري	(مصر/بريطانيا)	نائب رئيس الجالية المصرية - لندن
أ. أمين يسري	(مصر)	سفير سابق
الاب د. أنطوان ضو	(لبنان)	أمين عام اللجنة الاسقفية للحوار الإسلامي - المسيحي
أ. إنعام محمد علي	(مصر)	مخرجة سينمائية
أ. إيمان بشر	(السودان)	رئيسة قسم الدراسات الاجتماعية في مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا/مؤسسة المنتدى الاجتماعي السوداني
أ. بسام أبو غزالة	(الأردن)	عضو هيئة إدارية في المنتدى العربي في عمان
أ. بشرى بوشنتوف	(المغرب)	عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي
أ. بهاء الدين عيتاني	(لبنان)	نائب سابق
أ. تيسير مدثر	(السودان)	محام
أ. جمال قارصلي	(سوريا/المانيا)	نائب سابق في البرلمان، رئيس حزب فاكت الألماني
أ. جمال هنيدي	(سوريا)	محام/باحث
أ. جهاد كرم	(لبنان)	سفير سابق - عضو المكتب الدائم للأمانة العامة لاتحاد الحقوقيين العرب
أ. جوزف سمache	(لبنان)	إعلامي
د. حارث الضاري	(العراق)	الأمين العام لهيئة العلماء المسلمين
أ. حاكم الفايز	(الأردن)	رئيس لجنة التعبئة الوطنية الأردنية للدفاع عن العراق، عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي
أ. حسن الوائلي	(العراق/بريطانيا)	مهندس
د. حسن رزوق	(فرنسا)	طبيب
د. حسن عبد العظيم	(سوريا)	محام/الأمين العام لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، الناطق باسم التجمع الوطني الديمقراطي

د.	حسن علي العالي	(البحرين)	رئيس اللجنة الاهلية لمناصرة الشعب العراقي في البحرين
أ.	حسين مجلي	(الأردن)	محام، ونقيب المحامين في الأردن سابقاً
أ.	حمدان حمدان	(سوريا)	باحث
د.	حمدي حسن علي	(مصر)	الناطق الرسمي باسم الاخوان المسلمين في مجلس الشعب
أ.	حمدين صباحي	(مصر)	نائب في مجلس الشعب
أ.	حمزة برقاي	(فلسطين/سوريا)	كاتب، أمين سر الاتحاد العام للكتّاب والصحافيين الفلسطينيين
د.	حنان عواد	(فلسطين)	رئيس رابطة القلم الدولي - فرع فلسطين
أ.	حياة التيجي	(المغرب)	باحثة، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد
أ.	خالد السفيناني	(المغرب)	محام/منسق مجموعة العمل الوطنية لدعم العراق وفلسطين/الأمين العام للمؤتمر القومي العربي
أ.	خالد الطراونه	(الأردن)	فريق متقاعد
د.	خالد بن اسماعيل	(الجزائر)	أستاذ جامعي، تنسيقية مناهضة المدّ الصهيوني في الجزائر
أ.	خالد عبد المجيد	(فلسطين/سوريا)	أمين عام جبهة النضال الشعبي الفلسطيني
أ.	خالد عمر	(اليمن/مصر)	إعلامي، مدير المركز الثقافي اليمني في القاهرة
أ.	خضير المرشدي	(العراق/سوريا)	برلماني ونقابي، عضو مكتب العلاقات الخارجية لحزب البعث العربي الاشتراكي
د.	خليفة عيسى العزابي	(ليبيا)	مدير معهد الإنماء العربي
أ.	الخليل ولد الطيب	(موريتانيا)	نائب رئيس التحالف الشعبي التقدمي
د.	خير الدين حسيب	(العراق/لبنان)	اقتصادي/ مدير عام مركز دراسات الوحدة العربية / الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي
د.	خيرية قاسمية	(سوريا)	أستاذة جامعية - كاتبة
د.	داوود خير الله	(لبنان/أمريكا)	أستاذ جامعي/ محام
أ.	راتب الجنيدي	(الأردن)	محام
أ.	رجاء الناصر	(سوريا)	رئيس الجمعية الاهلية لمناهضة الصهيونية، أمين سر تجمع لجان نصره العراق في سوريا
أ.	رحاب مكحل	(لبنان)	مديرة المؤتمر القومي العربي، أمينة سر المنتدى القومي العربي في لبنان
د.	رزان غفلق	(سوريا/فرنسا)	باحثة

- أ. رسول الجشي (البحرين) صيدلي/نائب سابق
- د. رضا بنخلدون (المغرب) مسؤول العلاقات الخارجية في حزب العدالة والتنمية
- أ. رفيق مراد (لبنان) رئيس حزب الاتحاد في لبنان
- أ. زهور العلوي (المغرب) باحثة في المعهد الجامعي للبحث العلمي
- د. زهير الخطيب (لبنان) مهندس، منسق المنتدى الاقتصادي الاجتماعي
- د. زياد الحافظ (لبنان/أمريكا) خبير اقتصادي
- د. ساسين عساف (لبنان) أستاذ جامعي، نائب رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان
- أ. سامي شرف (مصر) وزير سابق
- أ. سامي قنديل (فلسطين/سوريا) عضو القيادة القطرية الفلسطينية لحزب البعث العربي الاشتراكي
- أ. سامي لطيف (ليبيا) باحث
- أ. سايد كعدو (لبنان) مخرج سينمائي
- أ. سعدون المشهداني (العراق/السويد) كاتب
- أ. سعيد ثابت سعيد (اليمن) عضو الأمانة العامة، عضو الدائرة السياسية للإصلاح، نقيب الصحافيين اليمنيين بالوكالة
- أ. سعيد خالد الحسن (فلسطين/المغرب) أستاذ جامعي، مدير مركز الدراسات والأبحاث، مؤسسة خالد الحسن
- أ. سلام مسافر (العراق/روسيا) رئيس المنتدى الثقافي العراقي في روسيا الاتحادية
- أ. سلطان العتواني (اليمن) الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
- د. سليم الحص (لبنان) رئيس وزراء سابق
- د. سليمان أبو شويquir (ليبيا/سويسرا) الأمين العام للرابطة الليبية لحقوق الإنسان
- د. سمير صباغ (لبنان) أستاذ جامعي
- أ. سميرة رجب (البحرين) كاتبة صحافية
- أ. شكري عبد الكريم محاميد (سوريا) مهندس
- أ. شهاب الصراف (العراق/فرنسا) باحث وكاتب
- أ. صالح عرقجي (لبنان/فرنسا) ناشط في العمل القومي
- أ. صالح ولد حننا (موريتانيا) رئيس تنظيم فرسان التغيير
- أ. صباح المختار (العراق/بريطانيا) رئيس جمعية المحامين العرب - بريطانيا
- أ. صباح علي الشاهر (العراق/بريطانيا) كاتب وقاص
- أ. صبحي توما (العراق/فرنسا) باحث اجتماعي

أ.	الصديق الشريف الهندي (السودان)	الأمين العام المساعد للحزب الاتحادي الديمقراطي، رئيس لجنة النقل في البرلمان
أ.	صفاء الصاوي (مصر)	رئيسة النادي العربي في بريطانيا سابقاً
أ.	صفوان قدسي (سوريا)	الأمين العام للحزب الاشتراكي العربي في سوريا
اللواء	صلاح الدين سليم (مصر)	باحث استراتيجي، مستشار المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط
أ.	صلاح صلاح (فلسطين/لبنان)	عضو سابق في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية
أ.	ضياء الفلكي (العراق/بريطانيا)	رئيس النادي العربي في بريطانيا سابقاً
أ.	طالب الدليمي (العراق)	كاتب
أ.	طلعت رميح (مصر)	إعلامي، رئيس تحرير مجلة استراتيجيات
اللواء	طلعت مسلم (مصر)	مدير عام جريدة الشعب/لواء أركان حرب متقاعد
د.	عادل الحديثي (العراق/لبنان)	الأمين العام لاتحاد المهندسين العرب
أ.	عبد الإله المنصوري (المغرب)	باحث، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الموحد
د.	عبد الإله بلقرين (المغرب)	أستاذ جامعي
أ.	عبد الحفيظ السريتي (المغرب)	إعلامي
د.	عبد الحفيظ مقران (الجزائر)	أستاذ جامعي
أ.	عبد الحليم قنديل (مصر)	كاتب صحافي، رئيس تحرير الكرامة
د.	عبد الحميد الإبراهيمي (الجزائر/بريطانيا)	مفكر واقتصادي، رئيس وزراء سابق في الجزائر، مدير عام مركز دراسات المغرب العربي
أ.	عبد الحميد مهري (الجزائر)	أمين عام سابق لجبهة التحرير الوطني الجزائرية، الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي
أ.	عبد الرزاق وردة (المغرب)	مهندس
أ.	عبد الرقيب سيف فتح (اليمن)	عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصر
اللواء	عبد الصمد الغريزي (العراق/سوريا)	لواء متقاعد
أ.	عبد الصمد بلكبير (المغرب)	أستاذ جامعي، عضو المجلس الوطني لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
أ.	عبد العزيز السيد (الأردن)	الأمين العام لمؤتمر الاحزاب العربية
أ.	عبد العظيم المغربي (مصر)	الأمين العام المساعد لاتحاد المحامين العرب، عضو مجلس الشعب

- أ. عبد الغني ثابت محمد (اليمن) عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
- أ. عبد الغني عياش (سوريا) ضابط طيران سابق، دبلوماسي سابق
- أ. عبد الفتاح اليعقوبي (المغرب) مفتش الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي / مراكش
- أ. عبد القادر ازريع (المغرب) برلماني سابق، أمين عام حركة المبادرات الديمقراطية
- أ. عبد القادر الحضري (المغرب) أستاذ، باحث
- د. عبد القادر النيال (سوريا) اقتصادي، أمين سر جمعية العلوم الاقتصادية السورية
- أ. عبد القادر بن قرينة (الجزائر) وزير سابق
- أ. عبد القادر صبحا (الأردن) عضو مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي
- أ. عبد القادر غوقه (ليبيا) سفير سابق
- د. عبد القدوس المضواحي (اليمن) طبيب / نائب سابق / عضو قيادة التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري
- أ. عبد الكبير مومن (المغرب) أستاذ جامعي، عضو المكتب السياسي لحزب المؤتمر الوطني الاتحادي
- أ. عبد الله الحوراني (فلسطين) رئيس اللجنة السياسية في المجلس الوطني الفلسطيني
- أ. عبد الله الساعف (المغرب) وزير سابق، أستاذ جامعي
- أ. عبد الله السناوي (مصر) كاتب صحفي، رئيس تحرير صحيفة **العربي**
- أ. عبد الله الشرقاوي (المغرب) مهندس إحصاء، رئيس الجماعة الحضرية للمعارف - الدار البيضاء
- د. عبد الله تركماني (سوريا/ تونس) أستاذ / باحث في الشؤون الاستراتيجية
- د. عبد الله جاب الله (الجزائر) رئيس حركة الإصلاح الوطني
- أ. عبد الله دينق نبال (السودان) نائب الأمين العام - المؤتمر الشعبي
- أ. عبد الله عبد الحميد (لبنان) مدير مخيمات الشباب القومي العربي
- أ. عبد الله نعمان محمد (اليمن) رئيس فرع نقابة المحامين - تعز
- أ. عبد المالك الوردغي (المغرب) محام
- أ. عبد المجيد بوزوج (المغرب) الأمين العام للحزب الاشتراكي
- أ. عبد المجيد حمو (سوريا) الأمين العام المساعد لاتحاد المحاسبين العرب، عضو لجنة متابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي
- أ. عبد المجيد مناصرة (الجزائر) نائب في البرلمان، نائب رئيس حركة مجتمع السلم

أ.	عبد المقصود الراشدي	(المغرب)	رئيس جمعية الشعلة في المغرب
أ.	عبد الملك المخلافي	(اليمن)	عضو مجلس الشورى، الأمين العام السابق للتنظيم الوحدوي الشعبي
أ.	عبد النبي الفيلاي	(المغرب)	نائب برلماني ورئيس مجلس بلدي سابق
د.	عبد الوهاب القصاب	(العراق)	محلل استراتيجي
د.	عثمان سعدي	(الجزائر)	رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية
أ.	عدنان عمران	(سوريا)	وزير وسفير سابق
د.	عدنان عيدان	(العراق/بريطانيا)	مهندس
أ.	العربي فندي	(المغرب)	عضو مكتب إقليمي للحزب الاشتراكي الموحد، مستشار قانوني
د.	عزمي بشارة	(فلسطين)	مفكر
د.	عصام نعمان	(لبنان)	محام/وزير ونائب سابق
د.	عصمت بكر الطائي	(العراق)	أستاذ جامعي
أ.	علاء ابو زيد	(مصر)	عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع
أ.	علاء الأعرجي	(العراق/أمريكا)	محام وباحث
أ.	علال الأزهر	(المغرب)	عضو المجلس الوطني للاتحاد الاشتراكي، عضو اتحاد الكتاب، عضو المجلس الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الانسان
د.	علي بن محمد	(الجزائر)	أستاذ جامعي/وزير سابق
أ.	علي بوفروة	(الجزائر)	نائب الأمين العام لحركة الوفاق الوطني في الجزائر
د.	علي زيدان	(المانيا/ليبيا)	عضو اللجنة التنفيذية للرابطة الليبية لحقوق الانسان
أ.	علي شندب	(لبنان/ليبيا)	إعلامي
أ.	علي صالح أحمد	(فلسطين/سوريا)	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
أ.	علي عبد الله سعيد	(اليمن)	عضو الأمانة العامة للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصرى
أ.	علي محمد اليزيدي	(اليمن)	نائب الأمين العام للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصرى
د.	عمار بن سلطان	(الجزائر)	أستاذ جامعي
أ.	عوني فرسخ	(فلسطين/الإمارات)	كاتب
د.	غازي صلاح الدين	(السودان)	وزير سابق
د.	غسان الخازن	(لبنان)	محام/دكتور في التاريخ

أ.	غسان بن جدو	(لبنان)	إعلامي
أ.	غسان عثمان	(سوريا)	الأمين العام لحزب العهد الوطني، عضو القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية
أ.	غيداء درويش	(الأردن)	كاتبة
د.	فؤاد حداد	(فلسطين/بريطانيا)	طبيب/عضو اللجنة التنفيذية للنادي العربي
د.	فاطمة الجامعي الحبابي	(المغرب)	أستاذة جامعية، رئيسة مؤسسة بيت آل محمد الحبابي
أ.	فاطمة محمد	(اليمن)	عضو مجلس الشورى
أ.	فايز شخاترة	(الأردن)	باحث سياسي/مقرر اللجنة الثقافية للمنتدى القومي العربي
أ.	فتحي أبو العدرات	(فلسطين/لبنان)	عضو المجلس الوطني الفلسطيني، عضو لجنة العلاقات الخارجية لحركة فتح
أ.	فتحي خليل	(السودان)	نقيب المحامين في السودان
أ.	فخري قعوار	(الأردن)	رئيس اتحاد الأدباء والكتاب العرب سابقاً/عضو رابطة الكتاب الأردنيين
أ.	فواز العجمي	(السعودية/قطر)	إعلامي
د.	فوزي الاسمر	(فلسطين/أمريكا)	باحث وناشط في الجالية العربية في الولايات المتحدة
د.	فوزية صابر	(العراق)	أستاذة جامعية
أ.	فيصل جلول	(لبنان/فرنسا)	كاتب
أ.	فيصل درنيقة	(لبنان)	أمين عام مجلس أمناء ملتقى الشباب القومي العربي سابقاً
د.	فيصل كلثوم	(سوريا)	نائب في البرلمان، مدير مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة دمشق
د.	قطبي المهدي	(السودان)	وزير سابق
د.	كاظم الموسوي	(العراق/بريطانيا)	كاتب
د.	كمال خلف الطويل	(فلسطين/أمريكا)	رئيس سابق لرابطة الخريجين العرب - الأمريكيين، عضو مؤسس للمجلس الوطني للعرب الأمريكيين
أ.	لطيفة اجابادي	(المغرب)	رئيسة اتحاد العمل النسائي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
أ.	لميس عبد الله	(العراق/بريطانيا)	إعلامية
أ.	ليث شبيلات	(الأردن)	مهندس، نائب وعضو مجلس أعيان سابق
أ.	ماجد مكي الجميل	(العراق/سويسرا)	كاتب وصحافي

أ.	مازن الخشاب	(العراق/بريطانيا)	رئيس الرابطة العراقية - بريطانيا
أ.	مازن عبد المنعم يونس	(العراق)	نائب الأمين العام للصناعات الكيماوية
د.	ماهر الطاهر	(فلسطين/سوريا)	عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين
أ.	ماهر مخلوف	(مصر)	مهندس/عضو اللجنة العربية لحقوق الإنسان واللجنة المصرية للتضامن
د.	مجدي المعصراوي	(مصر)	رئيس مجلس إدارة دار الكرامة للصحافة والطباعة والنشر
د.	محسن شبوط	(امريكا)	رجل أعمال
أ.	محمد ابو ميزر	(فلسطين/الأردن)	عضو المجلس المركزي الفلسطيني سابقاً، ممثل حركة فتح لدى الأحزاب العربية
أ.	محمد أحمد البشير	(الأردن)	رئيس جمعية المحاسبين القانونيين في الأردن سابقاً
أ.	محمد أحمد الجابر	(البحرين)	عضو التجمع القومي الديمقراطي
د.	محمد أحمد الكباب	(اليمن)	عضو مجلس الشورى، رئيس جمعية الهلال الأحمر اليمني
د.	محمد أشرف البيومي	(مصر)	أستاذ جامعي/مدير برنامج النفط مقابل الغذاء في العراق سابقاً
د.	محمد أكرم العدلوني	(فلسطين/لبنان)	أمين عام مؤسسة القدس
د.	محمد الأغظف الغوتي	(المغرب)	نقيب الصيادلة، حقوقي
أ.	محمد الحبيب طالب	(المغرب)	صحافي، عضو المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية
د.	محمد الحموري	(الأردن)	محام/أستاذ جامعي/وزير سابق
أ.	محمد الزرهوني	(المغرب)	محام
د.	محمد السعيد إدريس	(مصر)	خبير في مركز الدراسات الاستراتيجية في جريدة الأهرام
أ.	محمد الصبري	(المغرب)	محام
أ.	محمد العربي القباج	(المغرب)	الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
د.	محمد المسعود الشابي	(تونس)	محام/عضو سابق في القيادة القومية لحزب البعث
د.	محمد المسفر	(قطر)	أستاذ جامعي
د.	محمد الناصري بناني	(المغرب)	طبيب، رئيس النقابة الوطنية لأطباء القطاع الحر
أ.	محمد بنسعيد آيت ايدر	(المغرب)	برلماني، عضو المجلس الوطني للحزب الاشتراكي الموحد

د.	محمد بوشيحة	(تونس)	أمين عام حزب الوحدة الشعبي
د.	محمد جاسم نصيف	(العراق)	أستاذ جامعي
د.	محمد جواد فارس	(العراق/سوريا)	طبيب
أ.	محمد حسب الرسول	(السودان)	عضو المكتب السياسي - المؤتمر الوطني
أ.	محمد حمداوي	(المغرب)	عضو الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان، عضو لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي
أ.	محمد خالد	(الإمارات)	مهندس
أ.	محمد سامي أحمد	(مصر)	منسق الحملة الشعبية لمقاومة الهيمنة الأمريكية ومناصرة فلسطين والعراق
أ.	محمد سعيد ظافر	(اليمن)	اقتصادي/رئيس قطاع الاستثمار في المناطق الحرة - صنعاء
أ.	محمد سيف ناجي	(اليمن)	مستشار وزير التربية والتعليم
د.	محمد صالح الهرماسي	(تونس/سوريا)	عضو قيادة قومية في حزب البعث
د.	محمد عابد الجابري	(المغرب)	كاتب ومفكر
أ.	محمد عبد الحكم دياب	(مصر/بريطانيا)	صحافي/المركز الدولي للإعلام
أ.	محمد عبد المجيد منجونه	(سوريا)	وزير سابق، محام، أمين عام مساعد لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي
أ.	محمد غالب احمد	(اليمن)	عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني
أ.	محمد غلام الله	(الجزائر)	نائب سابق
أ.	محمد فائق	(مصر)	الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان
أ.	محمد فاضل زيان	(ليبيا/بريطانيا)	محام، جماعة الوطنيين الديمقراطيين الليبية
أ.	محمد فرج الملهوف	(ليبيا)	مدير مركز الدراسات والبحوث/المؤتمر الشعبي العام
أ.	محمد محمود ولد لمات	(موريتانيا)	نائب في البرلمان
أ.	محمد موعدة	(تونس)	رئيس حركة الديمقراطيين الاشتراكيين سابقاً، خبير في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
أ.	محمد نزال	(فلسطين)	عضو المكتب السياسي لحركة حماس
أ.	محمد نظيف	(المغرب)	محام
أ.	محمود القصاب	(البحرين)	ناشط في نادي العروبة
أ.	محمود معروف	(فلسطين/المغرب)	صحافي
أ.	محمود يونس يوسف	(سوريا)	محافظ سابق، عضو اللجنة العربية السورية لنصرة العراق

أ.	مرضى القطامين	(الأردن)	عضو هيئة إدارية للمنتدى العربي
أ.	مروان ضاهر	(لبنان/كندا)	مهندس
أ.	مصطفى الرميد	(المغرب)	محام/برلماني/عضو المكتب الوطني لحزب العدالة والتنمية
د.	مصطفى الكتيري	(المغرب)	الأمين العام لاتحاد المغرب العربي للاقتصاديين، نائب رئيس جمعية الاقتصاديين المغاربة، المندوب السامي لقدماء المقاومين وأعضاء جيش التحرير
د.	مصطفى اللداوي	(فلسطين/سوريا)	سياسي
أ.	مصطفى المسناوي	(المغرب)	أستاذ جامعي، ناقد سينمائي
أ.	المصطفى المعتصم	(المغرب)	الأمين العام لحزب البديل الحضاري/أستاذ جامعي
د.	مصطفى محسن	(المغرب)	أستاذ سوسيولوجيا التربية والشغل والتنمية البشرية، مركز التوجيه والتخطيط التربوي، كاتب
أ.	مصطفى نويسر	(الجزائر)	أستاذ جامعي/أمين عام الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية
أ.	مصطفى هشماوي	(الجزائر)	باحث
أ.	معن بشور	(لبنان)	الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي
أ.	ممدوح رحمون	(سوريا/لبنان)	كاتب
أ.	منذر الأعظمي	(العراق/بريطانيا)	باحث ومحلل في الشأن العراقي
د.	منذر سليمان	(لبنان/أمريكا)	محلل استراتيجي وباحث
أ.	منور الزيمائي	(الأردن)	محام
أ.	منى النشاشيبي	(فلسطين/بريطانيا)	الراصد الإعلامي العربي
د.	منير الحمش	(سوريا)	باحث اقتصادي/عضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي
أ.	منير السعيد عيد	(فلسطين/اليمن)	عضو مجلس إدارة مؤسسة القدس
د.	موسى أبو مرزوق	(فلسطين/سوريا)	عضو المكتب السياسي لحركة حماس
أ.	ناائلة الرشدان	(الأردن)	عضو مجلس الأعيان الأردني سابقا
د.	ناصر السيد	(السودان)	أستاذ جامعي
أ.	نجيب الحسين	(المغرب)	محام
أ.	نجيب ددم	(سوريا)	محام
د.	نشأت الحمارة	(الأردن/سوريا)	أستاذ جامعي/طبيب
أ.	نصر شمالي	(سوريا)	كاتب/مدير دار المستقبل للنشر
أ.	نعيم المدني	(الأردن)	محام

- أ. نور الدين الأزرق (المغرب) عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للمالية
- أ. نيرة المختار (العراق/بريطانيا) سكرتير عام مؤتمر الجالية العربية في بريطانيا
- أ. هاشم قاسم (لبنان) صحافي
- د. هاني سليمان (لبنان) محام/أستاذ جامعي/رئيس لجنة الحريات وحقوق الإنسان في المنتدى القومي العربي
- أ. هشام الحاجي (تونس) عضو المكتب السياسي لحزب الوحدة الشعبية، رئيس تحرير جريدة الوحدة
- أ. هويدا صلاح الدين (السودان) أستاذة جامعية وكاتبة العتباتي
- أ. هيام فتحي دربك (مصر) إعلامية، رئيسة مجلس إدارة المركز الوطني للسلام الاجتماعي (معاً)
- أ. هيثم المناع (سوريا/فرنسا) الناطق الرسمي باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان
- د. هيثم غالب الناهي (العراق/بريطانيا) مفكر ومؤلف
- د. وداد كيكسو (البحرين) مستشارة اقتصادية
- أ. وهدان عويس (الأردن) مهندس
- اللواء د. ياسين سويد (لبنان) لواء ركن متقاعد
- أ. يوسف الشولي (فلسطين/قطر) إعلامي
- د. يوسف محمد الصواني (ليبيا) أستاذ جامعي/عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد العربي للترجمة والجمعية العربية للعلوم السياسية
- د. يوسف مكي (السعودية) المدير التنفيذي لمؤسسة اليوسف للاستشارات الإدارية - مدير موقع التجديد العربي